الأمم المتحدة

E/C.19/2008/4/Add.5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 February 2008
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة السابعة
نيويورك، ٢١ نيسان/أبريل – ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ التوصيات المتعلّقة بالمجالات الستة الصادر بها تكليف للمنتدى الدائم وبالأهداف الإنمائية للألفية

المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى

منظمة العمل الدولية

موجز

يجمل هذا التقرير الذي تقدمه منظمة العمل الدولية إلى منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته السابعة الحالة الراهنة لعدد من مشاريع المنظمة وبرامجها التي تتناول المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية، ويُبرز المجالات الفنية الرئيسية للأعمال الجارية التي تقوم بها المنظمة في سياق تلك المسائل. ويجمع التقرير معلومات ومدخلات لها صلة بالشعوب الأصلية والقبلية من عدة برامج داخل منظمة العمل الدولية. ويتضمن التقرير أيضا عدة مقترحات تتعلق بتوصيات المنتدى الدائم، وبالمواضيع التي يمكن أن تتناولها دورته القادمة**.

* E.C.19/2008/1.

** وُضع هذا التقرير وفق هيكل الاستبيان الذي قدمته أمانة المنتدى الدائم. و تجنبا للازدواجية في عدة فروع من التقرير، بُوّبت عدة مسائل تبويبا متقاطعا.

250208 250208 08-22545 (A)

أولا – التوصيات الموجهة حصرا إلى منظمة العمل الدولية

١ – يدعو المنتدى الدائم منظمة العمل الدولية إلى تقديم مزيد من المعلومات في المستقبل عن الأوضاع والاتجاهات في مجال ممارسة المهن التقليدية[١]. خلال عملية أُجريت لوضع مؤشرات لرصد تنفيذ المادة ٨ (ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي، حُددت ''المهن التقليدية'' بوصفها أحد المؤشرات التي يمكن استخدامها. والعمل جار في منظمة العمل الدولية للشروع في وضع إطار منهجي يتعلق بالمهن التقليدية بوصفها مؤشرا، بغية استحداث أداة استقصائية يمكن اختبارها في مجموعة مختارة من البلدان، ومن المفضل أن يقترن ذلك باختبار مؤشرات أخرى تتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي. وترى منظمة العمل الدولية أن لقياس وصول الشعوب الأصلية إلى المهن التقليدية والتغيرات التي تحدث في تلك الممارسات بمرور الزمن أهمية في تقييم فرص العمل اللائق المتاحة للشعوب الأصلية، وأيضا في رصد التطبيق العملي للاتفاقية رقم ١١١، والاتفاقيتين رقم ١٠٧ و ١٦٩.

٢ – وتقوم منظمة العمل الدولية أيضا بتمهيد الطريق لوضع مؤشرات لتنفيذ أحكام الاتفاقية رقم ١٦٩.

ثانيا – التوصيات الموجهة إلى وكالة أو أكثر

٣ – يرحب المنتدى الدائم بقرار فريق الدعم المشترك بين الوكالات الداعي إلى عقد جلسة، على أساس استثنائي، للنظر في السبل الملائمة للترويج للإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية ونشره وتنفيذه، عندما تعتمده الجمعية العامة[٢]. بعد اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وافق فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية على عقد اجتماع استثنائي بشأن الإعلان قبل الدورة السابعة للمنتدى الدائم. وأعدت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اجتماعا استثنائيا لفريق الدعم سيعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٨ لمناقشة سبل تعميم الإعلان، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وتنفيذهما والترويج لهما، بوصفهما مجموعة من الحقوق التي تمثل إطارا عالميا لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية. ومن بين المسائل التي سيناقشها الاجتماع: كيفية إسهام برامج وكالات الأمم المتحدة الحالية، بما في ذلك على الصعيدين القطري والإقليمي، في تنفيذ الإعلان والاتفاقية رقم ١٦٩، والخطوات التي يمكن اتخاذها لكي تعكس برامج الوكالة تلك الحقوق الراسخة؛

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٢٣ (E/2007/43)، الفقرة ١٢٢.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٣٤.

ودور وكالات الأمم المتحدة وفريق الدعم في التعريف بالإعلان، والخطوات التي يتعين اتخاذها تحقيقا لذلك.

٤ - يشير المنتدى الدائم إلى تقرير فريق الدعم المشترك بين الوكالات بشأن تصنيف البيانات، ويدعو إلى تنفيذ التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تستخدم منظومة الأمم المتحدة المؤشرات الحالية وتواصل تنقيحها، كمؤشرات التقييمات القطرية الموحدة، ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، والتقارير المرحلية القطرية، وأدوات الرصد العالمية، والمؤشرات القياسية للتنمية البشرية، لتقييم حالة الشعوب الأصلية والشعوب القبلية[٣]. يرد الرد على هذه التوصية في الفرع الأول من هذا التقرير، وفي الفقرة ٩ عن جمع البيانات وتصنيفها.

ثالثا - المعلومات عن المواضيع التي تناولها المنتدى الدائم

ألف - أطفال وشباب الشعوب الأصلية

٥ - منظمة العمل الدولية مسؤولة عن عدة اتفاقيات لها صلة بأطفال الشعوب الأصلية. فإلى جانب الاتفاقية بشأن السكان الأصليين والقبليين، لعام ١٩٥٧ (رقم ١٠٧)، والاتفاقية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، لعام ١٩٨٩، (رقم ١٦٩) للمنظمة أيضا اتفاقيتان تتناولان مسائل السن الدنيا للقبول في العمل (الاتفاقية رقم ١٣٨)، وأسوأ أشكال عمل الأطفال (الاتفاقية رقم ١٨٢). وبغية مساعدة موظفي منظمة العمل الدولية وغيرهم من منفذي مشاريع القضاء على عمل الأطفال التي تؤثر على الشعوب الأصلية، نشر مشروع النهوض بسياسات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية (المشروع ١٦٩) والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال دليل مكافحة عمل الأطفال عند الشعوب الأصلية والقبلية. وقد وُزع الدليل على مجموعة كبيرة من الشركاء ويمكن الإطلاع عليه في موقع المنظمة على الإنترنت (www.ilo.org/indigenous).

باء - نساء الشعوب الأصلية

٦ - أسفر التعاون بين المشروع ١٦٩ ومكتب المساواة بين الجنسين عن بذل جهود لتحديد الشواغل الخاصة بالعاملات من نساء الشعوب الأصلية في مجال العمل. وتحديدا، اضطُلع ببحوث للتوصل إلى فهم أحسن للتمييز القائم حاليا ضد العمال من الشعوب

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٢٤.

الأصلية على أساس الجنس، في سياق الأحكام التي وضعتها معايير العمل الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، اضطُلع خلال عام ٢٠٠٧ بالدراسات التالية:

(أ) دراسة إفرادية عن التحديات الجنسانية الطابع التي تواجهها الشعوب الأصلية في بنغلاديش؛

(ب) دراسة إفرادية عن التحديات الجنسانية الطابع التي تواجهها الشعوب الأصلية في نيبال؛

(ج) استعراض مكتبي لحالة نساء الشعوب الأصلية فيما يتصل بالتمييز في العمالة والمهن في أمريكا اللاتينية، بغرض توليف البحوث المتاحة من المنطقة.

٧ - وتشكل الاستنتاجات الواردة أعلاه أساس ورقة عمل تتضمن توصيات باتباع نهج عملي متكامل للنظر في الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية ومكافحة التمييز الجنساني في مجتمعات تلك الشعوب.

٨ - وسوف يكون ذلك مفيدا جدا في الجهود الرامية إلى زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج الحالية لمنظمة العمل الدولية في إطار التعريف بالاتفاقيتين رقم ١٦٩ ورقم ١١١ لعام ١٩٥٨ المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن. ويرد مزيد من المعلومات عن الأنشطة التي اضطُلع بها مؤخرا بشأن الاتفاقية رقم ١١١ والمسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية، في الفقرات من ١٨ إلى ٢٠ من هذا التقرير.

جيم - جمع البيانات وتصنيفها

٩ - لا يزال عدم وجود بيانات محددة وكافية في معظم البلدان التي تقوم فيها منظمة العمل الدولية ببرامج لدعم الشعوب الأصلية، يمثل عائقا كبيرا، مثلا عند محاولة جعل التدخلات الإنمائية تلبي احتياجات الشعوب الأصلية. وفي بلدان مثل كمبوديا، والكاميرون، ونيبال، تقوم منظمة العمل الدولية ببحوث تسهم في بناء قاعدة معرفية أشمل عن حالة مختلف الشعوب الأصلية، بما في ذلك المعلومات والبيانات المصنفة بحسب نوع الجنس. **بيد أنه ينبغي الاعتراف بالحاجة إلى نهج أشمل وأكثر انتظاما في التعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية، لكفالة إدماج اهتمامات الشعوب الأصلية في نظم جمع البيانات الوطنية.**

١٠ - وفيما يتعلق بالمبادرات المحددة التي اتخذتها منظمة العمل الدولية لجمع البيانات، يتضمن الفرع الأول من هذا التقرير معلومات عن استخدام حالة واتجاهات المهن التقليدية كمؤشر، فضلا عن وضع مؤشرات بشأن تنفيذ الاتفاقية رقم ١٦٩.

رابعا – العراقيل التي تعوق تنفيذ توصيات المنتدى الدائم

١١ – مثلما ورد في مناقشات اجتماع فريق الدعم المشترك بين الوكالات، المعقود في مونتريال، كندا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، **تعتبر منظمة العمل الدولية أنه ينبغي لتحسين التحاور بين وكالات الأمم المتحدة وأعضاء المنتدى الدائم قبل دورات المنتدى السنوية وأثناءها وبعدها أن يرمي إلى جعل توصيات المنتدى تعكس بشكل أحسن مساهمات الوكالات، وتتسم بالدقة التقنية، وتندرج في إطار ولايات الوكالات، لكي تحظى بالاحترام ولكي يتسنى تنفيذها بفعالية. ومن شأن ذلك أن يزيد من الشفافية في صياغة التوصيات. واعتُبرت زيادة التوجيه من المنتدى بشأن مضمون ومحتوى مساهمات الوكالات، ونظام الحافظة الذي اعتمده أعضاء المنتدى الدائم، آلية مفيدة في تحقيق ذلك. ومن المستصوب أيضا تقديم وكالات الأمم المتحدة تدريبا إلى الأعضاء الوافدين على المنتدى.**

١٢ – **ومن المهم، لكي يكون لتوصيات المنتدى أثر مستدام، أن تتوخى تلك التوصيات عمليات تركز على تحقيق النتائج، بدلا من عدد من العمليات الفردية. ومن المهم أيضا في هذا الصدد كفالة تناول التوصيات عددا محدودا من المجالات المواضيعية، تحقيقا لجدوى النتائج والمتابعة في العمليات الطويلة الأجل.**

خامسا – العوامل التي تيسر تنفيذ توصيات المنتدى الدائم

١٣ – توجد المعلومات ذات الصلة بهذا الموضوع في الفرع الرابع من هذا التقرير.

سادسا – سياسة منظمة العمل الدولية وأدواتها في تناولها قضايا الشعوب الأصلية

١٤ – منظمة العمل الدولية مسؤولة عن عدد من الصكوك المتعلقة مباشرة بالشعوب الأصلية، مثل الاتفاقية المتعلقة بالسكان الأصليين والقبليين لعام ١٩٥٧ (رقم ١٠٧) والاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية، لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩). ولعدد من الصكوك الأخرى التي وضعتها منظمة العمل الدولية صلة بحماية حقوق الشعوب الأصلية، منها اتفاقية التمييز (في العمالة والمهن)، لعام ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛ واتفاقية السخرة لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩)؛ واتفاقية إلغاء السخرة لعام ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)؛ واتفاقية السن الدنيا لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)؛ والاتفاقية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢). وتُعتبر هذه الصكوك من الاتفاقيات الأساسية للمنظمة ولها بالتالي صلة بالشعوب الأصلية. وهذه الاتفاقيات صدقت عليها معظم الدول الأعضاء في المنظمة، ويمكن للشعوب الأصلية بالتالي أن تستخدمها أداة لحماية حقوقها في البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية

رقم ١٦٩. وينظر المشروع ١٦٩ في الآثار المترتبة على عدد من هذه الاتفاقيات بالنسبة للشعوب الأصلية، عن طريق البحث في صلتها القانونية بالموضوع (ويتضمن هذا التقرير في الفقرات من ١٨ إلى ٢٠ معلومات عن الأعمال المتصلة بالاتفاقية رقم ١١١)، وحالة الشعوب الأصلية فيما يتصل بالمواضيع الفنية التي تتناولها تلك الاتفاقيات (وترد في الفقرات من ٦ إلى ٨ من هذا التقرير معلومات عن أحدث بحث للمنظمة بشأن الشعوب الأصلية والقضايا الجنسانية) وغير ذلك من الأدوات ذات الصلة.

١٥ - وبما أن الأدوات المتصلة بالاتفاقيات المذكورة لها صلة مباشرة بأنشطة وبرامج التعاون التقني الجارية، ترد مناقشتها في الفرعين الثالث والسابع من هذا التقرير.

سابعا - معلومات هامة أخرى (برامج وُضعت مؤخرا، ومخصصات ميزانوية، ومشاريع/أنشطة)

١٦ - أعيد خلال عام ٢٠٠٧ توجيه أحد مشروعي منظمة العمل الدولية الرئيسيين اللذين يتناولان قضايا الشعوب الأصلية. فبداية من شباط/فبراير ٢٠٠٧، أصبح البرنامج الأقاليمي الرامي إلى تعزيز اعتماد الشعوب الأصلية والقبلية على نفسها عن طريق التعاونيات ومنظمات المساعدة الذاتية المماثلة، جزءا لا يتجزأ من برنامج التنمية الاقتصادية المحلية داخل الإدارة المعنية بإيجاد الوظائف وتطوير المؤسسات بمنظمة العمل الدولية، مما يشير إلى تجدد السعي إلى تنمية الشعوب الأصلية انطلاقا من مبادئ التنمية الاقتصادية المحلية. وكفل تغير النهج أيضا تكاملا أوثق بين أنشطة العنصرين الرئيسين في برنامج المنظمة المتعلق بالشعوب الأصلية، وهما المشروع ١٦٩ والبرنامج الأقاليمي لدعم الاعتماد الذاتي للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والقبلية عن طريق التعاونيات وغيرها من منظمات المساعدة الذاتية، اللذين أصبحا تحت نفس الإدارة. وبداية من عام ٢٠٠٨، أصبح البرنامج الأقاليمي يحمل اسما جديدا، هو الشعوب الأصلية والتنمية الاقتصادية المحلية.

المشروع ١٦٩

١٧ - واصل المشروع ١٦٩ خلال عام ٢٠٠٧ أنشطته الرامية إلى تعزيز اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، بوسائل منها، إجراءات تهدف إلى التصدي للتمييز. وورد تصديقان جديدان في عام ٢٠٠٧ من إسبانيا ونيبال. وتواصل العمل أيضا في مجال ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ومختلف البرامج الجارية على الصعيد القطري. وتحمل الفقرات من ١٨ إلى ٢٠ من هذا التقرير الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في إطار المشروع خلال الفترة المذكورة.

تعميم الاتفاقية رقم ١١١ تعزيزا لحق الشعوب الأصلية والقبلية في تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة

١٨ - نشر المشروع ١٦٩ بالتعاون مع فريق المساواة منشور ''القضاء على التمييز ضد الشعوب الأصلية والقبلية في العمالة والمهن: دليل إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١''. وهذا الدليل مصدر معلومات وأداة للتعاون بين الشعوب الأصلية وصناع السياسات والقرارات. ويمكن أن يكون الدليل أيضا أداة للحكومات والموظفين والمنظمات العمالية في تعزيز تطوير وتنفيذ القوانين والسياسات الوطنية والاهتداء بالاتفاقيتين رقم ١١١ و ١٦٩ في السعي إلى تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة للشعوب الأصلية في العمالة والمهن. والدليل متاح بالانكليزية والفرنسية والإسبانية.

دراسات عن التمييز في العمالة والمهن، والمهن التقليدية للشعوب الأصلية

١٩ - يقوم المشروع ١٦٩، وفق هذا النهج، بالإعداد أيضا لدراسات إفرادية تتعلق بالاتفاقية رقم ١١١ في سياقات خاصة ثلاثة:

(أ) دراسة إفرادية عن الحق في الأراضي والأقاليم والموارد وممارسات الرعي والصيد في كينيا؛

(ب) دراسة إفرادية عن الحق في زراعة التراحيل، كمهنة تقليدية في نيبال؛

(ج) دراسة إفرادية عن الحق في زراعة التراحيل، كمهنة تقليدية في بنغلاديش.

دراسات عن التحديات المتعلقة بالمسائل الجنسانية وحالة نساء الشعوب الأصلية فيما يتصل بالتمييز في العمالة والمهن

٢٠ - استخدمت الاتفاقية رقم ١١١ أيضا أساسا لثلاث دراسات أجريت عن موضوع المسائل الجنسانية والشعوب الأصلية. ويرد مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في الفقرات من ٦ إلى ٨ من هذا التقرير.

تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والقبلية عن طريق تنفيذ مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩

٢١ - يقوم المشروع ١٦٩ بتنفيذ أنشطة تدوم ثلاث سنوات لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية، بتمويل من المفوضية الأوروبية. ولهذه الأنشطة ثلاثة عناصر/أهداف مجملة في الفقرات من ٢٢ إلى ٣١ أدناه.

الدروس المكتسبة والممارسات الجيدة في تنفيذ مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ تُعمم على الصعيد العالمي

٢٢ - يرمي هذا المشروع إلى توثيق وتعميم الدروس المكتسبة والممارسات الجيدة في تنفيذ مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ على الصعيد العالمي.

٢٣ - وبعد إجراء سلسلة من المشاورات في عام ٢٠٠٦، حددت المواضيع التالية لتكون مواضيع دراسات إفرادية يجريها الشركاء في المشروع ١٦٩: تقييم الأثر، والإصلاح المؤسسي والتشريعات الإنمائية، والإدارة الذاتية، والحقوق في الأرض والموارد الطبيعية، وإصدار الشهادات الحرجية واشتراك الشعوب الأصلية، والقانون العرفي، ومنع المنازعات وحلها، والتعاون الإنمائي، والعمالة والاقتصادات التقليدية، والصحة والتعليم الثنائي اللغة المناسب ثقافيا. وخلال عام ٢٠٠٧، بدأت ١٢ دراسة إفرادية تشمل جميع المناطق، وستُجمّع في عام ٢٠٠٨ دراسة جامعة لها. وستستخدم نتائج البحث لمناقشة وتعميم أحسن الممارسات والدروس المكتسبة، مع تركيز خاص على التشاور والتشارك.

تعزيز حقوق مجتمعات الشعوب الأصلية في أفريقيا عن طريق توثيق ومناقشة الأحكام القانونية والمؤسسية ذات الصلة

٢٤ - بدأ في عام ٢٠٠٦ الاضطلاع بمشروع بحث يدوم ٣ سنوات بالتعاون مع الفريق العامل المعني بمجتمعات الشعوب الأصلية، التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. ويُنفذ هذا المشروع عن طريق مركز حقوق الإنسان الموجود في جامعة بريتوريا (جنوب أفريقيا). وهو يرمي إلى تحقيق هدفين عامين: الأول، هو الإسهام في وضع إطار مناسب للسياسات والمسائل القانونية يرمي إلى حماية حقوق الشعوب الأصلية. ويتمثل الهدف الثاني في إنشاء قدرات لدى الأطراف الفاعلة في الشعوب الأصلية والمؤسسات الحكومية.

٢٥ - وستتمثل نتيجة البحث الرئيسية في وثائق وقاعدة بيانات شاملة عن الأحكام المؤسسية والتشريعية والإدارية في ٢٥ بلدا أفريقيا، ستُعمم على جميع الجهات الفاعلة المشتركة في تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية في أفريقيا. وسيسمح البحث أيضا بمواصلة الحوار داخل المنطقة الأفريقية، بشأن حماية حقوق الشعوب الأصلية. وفي حين أن بحوثا مكتبية ستشمل ٢٥ بلدا أفريقيا، ستتلقى ١٠ من هذه البلدان زيارات لإجراء دراسات متعمقة.

٢٦ - ومثلما ورد في التقرير الذي قدمته منظمة العمل الدولية إلى المنتدى الدائم في السنة الماضية (E/C.19/2007/3/Add.1)، عُقدت في ياوندي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حلقة عمل لتحديد نطاق ومنهجية البحث. وخلال عام ٢٠٠٧، أُجري بحث أولي في ١٠ بلدان أفريقية. هي بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، وإريتريا، وأثيوبيا، وكينيا، وناميبيا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا. ومن المقرر إجراء دراسات عن ١٥ بلدا آخر في عام ٢٠٠٨. ويمكن العثور على الوثائق ذات الصلة بهذا المشروع في موقع منظمة العمل الدولية على الإنترنت.

عززت الحكومة ومؤسسات الشعوب الأصلية في نيبال، وبنغلاديش، والهند قدراتها على الحوار وعلى تنفيذ اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ذواتي الصلة بحقوق الشعوب الأصلية والقبلية (رقم ١٠٧ ورقم ١٧٩): بناء القدرات على الحوار في جنوب آسيا

٢٧ - في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، صدّقت نيبال على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. ويأتي هذا التصديق بعد عدة سنوات من الجهود المتضافرة من جانب ممثلي الشعوب الأصلية في نيبال، والحلفاء السياسيين الرئيسيين، ومنظمة العمل الدولية.

٢٨ - ولنيبال، بعد تصديقها على الاتفاقية، سنتان لمواءمة تشريعاتها وسياساتها مع مبادئ الاتفاقية وإنشاء الآليات اللازمة لتنفيذها. وستتزامن هذه الفترة مع الفترة الحرجة التي تنعقد فيها الجمعية التأسيسية في نيبال ولذلك فمن الأهمية القصوى أن تكون لأعضاء الجمعية التأسيسية القدرة والوصول إلى الخبرة القانونية لكفالة مواءمة الدستور مع أحكام الاتفاقية. وتتعاون منظمة العمل الدولية مع الحكومة وممثلي الشعوب الأصلية والوكالات المانحة لاستكشاف سبل دعم العملية في السنوات القادمة.

٢٩ - وإثر التصديق، قدمت منظمة العمل الدولية الدعم إلى عدة أنشطة ترمي إلى تنفيذ الاتفاقية. وعُقد منتدى تخطيطي لمنظمات الشعوب الأصلية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لمناقشة استراتيجيات النهوض بتنفيذ الاتفاقية. واضطُلع أيضا في أيلول/سبتمبر ببرنامج تحاوري وطني لتنفيذ الاتفاقية، بالاشتراك مع مسؤولي الحكومة وأعضاء البرلمان، وممثلي الأحزاب السياسية، ومنظمات الشعوب الأصلية، ومع خبراء إنمائيين وشركاء مانحين. وحضر عدد من المشتركين النيباليين أيضا الدروس التدريبية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.

٣٠ - ودعمت منظمة العمل الدولية أيضا عملية تدقيق قامت بها الشعوب الأصلية لورقات استراتيجية الحد من الفقر. وستُقدم نتيجة ذلك في حلقة عمل تجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ٢٠٠٨، وتركز على كيفية تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وتطوير التخطيط المركزي والبرامج. ويرد المزيد من المعلومات عن ذلك

أدناه في الفرع المتعلق بمشروع ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وأُجريت أيضا سلسلة من الدراسات ركزت على حالة نساء الشعوب الأصلية في نيبال، والشعوب الأصلية والأهداف الإنمائية للألفية وصلة الاتفاقيتين رقم ١١١ و ١٦٩ بممارسة زراعة التراحيل، وهي ممارسة زراعية تقليدية لا تزال تتبعها مجموعات من الشعوب الأصلية في نيبال.

٣١ - ومن المؤمل أن يولّد تطبيق النهج الشامل الذي يتبعه المشروع ١٦٩ إزاء تنفيذ الاتفاقية رقم ١٦٩ في نيبال دروسا ثمينة لدول أخرى تود التصديق على الاتفاقية.

البرنامج الوطني في كمبوديا

٣٢ - منذ عام ٢٠٠٥، يقوم المشروع ١٦٩، بتمويل من السفارة الدانمركية في فنوم بنه، بتنفيذ برنامج وطني يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية. وحصل هذا البرنامج على تمويل لأنشطة في مرحلة جديدة تدوم سنتين، للفترة، من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، بعد انتهاء المرحلة الحالية. وهو يركز أساسا على بناء قدرات الأطراف الفاعلة ذات الصلة في الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو الشعوب الأصلية ومجتمعاتهم، وعلى تنفيذ التشريعات الحالية التي تسمح للشعوب الأصلية بملكية الأرض جماعيا. ويتمثل الهدف من هذا البرنامج عموما في الاعتراف بمجتمعات الشعوب الأصلية بوصفها كيانات قانونية ولها حقوق في ملكية الأرض والموارد والقدرة على تحديد أولوياتها الإنمائية. وفي هذا الإطار، يرمي البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف فورية (أ) أن تكون للمؤسسات الحكومية القدرة على أن تنفذ تنفيذا جيدا الأحكام القانونية والإدارية المتعلقة بالحوكمة والأراضي والموارد، بشكل يفيد الشعوب الأصلية؛ (ب) أن تكون لمجتمعات الشعوب الأصلية القدرة على تنظيم نفسها بوصفها كيانات قانونية لها حقوق في الأرض والموارد وفي تحديد الخطط الإنمائية المجتمعية؛ (ج) أن تكون لمجتمعات الشعوب الأصلية القدرة على عرض شواغلها والدفاع عن حقوقها وتدريب مجتمعاتها المحلية.

٣٣ - وخلال عام ٢٠٠٧، اضطلع المشروع ١٦٩ في كمبوديا بالأنشطة التالية:

(أ) دراسة عن عملية صياغة وتسجيل اللوائح التكميلية التي تمكن مجتمعات الشعوب الأصلية من تسجيل نفسها بوصفها كيانات قانونية، لكي تتمكن من تسجيل العقود العقارية الجماعية. وأجرت هذه الدراسة تقييما للتحديات القانونية والمنهجية التي لا تزال مرتبطة بعملية وضع اللوائح التكميلية، وستكون توصياتها موضع حلقة عمل ستحدد سبل التصدي لتلك التحديات والتعجيل بتسجيل اللوائح التكميلية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

(ب) إجراء دراسة عن الإطار القانوني واقتراح إصدار مرسوم فرعي عن مسألة زراعة التراحيل في إطار قانون الغابات. وستكون توصيات هذه الدراسة موضع مناقشة وطنية بشأن صياغة واعتماد المرسوم الفرعي المذكور أعلاه.

(ج) إجراء دراسة عن الجوانب المؤسسية والعملية لإدراج قضايا الشعوب الأصلية في عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وأسهمت في وضع هذه الدراسات مشاورات جرت في حلقتي عمل إقليميتين، تلتهما حلقة عمل وطنية لاعتماد استراتيجية وطنية لهذا الغرض. ويرد مزيد من المعلومات أدناه في الفرع السابع من هذا التقرير، المتعلق بمشروع ورقة ستراتيجية الحد من الفقر.

(د) تقديم الدعم إلى مجتمعات الشعوب الأصلية في ٣ مقاطعات في المجالات التالية: التدريب في مجال القوانين العقارية التي لها صلة بتلك المجتمعات؛ والمساعدة في صياغة وتسجيل القوانين الفرعية؛ ودعم وتعزيز هياكل الحكم المحلي والهياكل التقليدية، تيسيرا لعملية وضع القوانين الفرعية وتسجيل الأراضي.

(هـ) ترجمة دليل منظمة العمل الدولية المتعلق بالاتفاقية رقم ١٦٩ إلى اللغة الخميرية.

(و) إبداء عدة تعليقات إلى حكومة كمبوديا بشأن مشروع قانون يرجح أن يؤثر على الشعوب الأصلية.

(ز) استراتيجية لتقييم الاحتياجات والتدريب في إطار المشروع.

البرنامج الوطني في الكاميرون

٣٤ - بدأ مشروع ١٦٩ ومكتب منظمة العمل الدولية دون الإقليمي في ياوندي برنامجا وطنيا في الكاميرون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتتمثل الأهداف العامة للبرنامج في تعزيز قدرات الأطراف المشتركة في تناول قضايا الشعوب الأصلية في الكاميرون، وتيسير الحوار بينها في مجالين رئيسيين: النظر بشكل أكثر منهجية في المسائل المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية واحتياجاتها وأولوياتها؛ وتحسين الآليات اللازمة لإشراكها بشكل فعال في العمليات التشريعية والإدارية والإنمائية التي تؤثر في حياتها. وفيما يلي الأنشطة التي اضطُلع بها في عام ٢٠٠٧:

(أ) تقييم احتياجات مختلف أطراف البرنامج من التدريب (الحكومة، منظمات الشعوب الأصلية، المنظمات غير الحكومية، النقابات العمالية)؛

(ب) إجراء دراسة عن الجوانب المؤسسية والعملية لإدراج قضايا الشعوب الأصلية في عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وأسهمت إحدى حلقات العمل الوطنية في هذه الدراسة التي تبعتها حلقة عمل وطنية لاعتماد استراتيجية وطنية لذلك الغرض. ويرد المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في الفرع المتعلق بالمشروع، أدناه.

(ج) دراسة ووثائق فيديوية عن أحسن الممارسات في المنهجيات والمقررات الدراسية في تعليم الشعوب الأصلية، تراعي بشكل خاص منهجية الملاحظة والتفكير والعمل المستخدمة لدى الباكا في الكاميرون؛

(د) مختلف المدخلات التقنية في خطط العمل الرسمية لتنمية الشعوب الأصلية، مما يهم المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية بشكل مباشر.

مشروع ورقة استراتيجية الحد من الفقر

٣٥ - نفّذ المشروع ١٦٩، بتمويل من البعثة الدائمركية في جنيف، مشروعا يدوم سنة واحدة لمواصلة عمله على الصعيد الوطني في كمبوديا والكاميرون ونيبال في مجال إدراك الشعوب الأصلية للفقر وإشراكها في عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر. ويرمي المشروع الذي استفاد من بحوث سابقة إلى استكشاف السبل المؤسسية والعملية لإدراج قضايا الشعوب الأصلية في عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر في تلك البلدان الثلاثة. وأجري البحث في ثلاثة سياقات مختلفة، تمتد من الكاميرون حيث وُضعت برامج محددة لتناول بعض قضايا الشعوب الأصلية في سياق ورقة استراتيجية الحد من الفقر، ولكن التنفيذ لم يكتمل بعد، إلى كمبوديا حيث لا يكاد يوجد ذكر للشعوب الأصلية في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وإن كان تسجيل حقوق الشعوب الأصلية في ملكية الأرض الجماعية قد أُدرج بوصفه مؤشر مراقبة، إلى نيبال، حيث يمثل إدماج الفئات المهمّشة اجتماعيا أحد الركائز الرئيسية لورقة استراتيجية الحد من الفقر. ويبقى في جميع الحالات قدر كبير من التحديات التقنية والمنهجية والمؤسسية وغيرها من التحديات التي تقف أمام تنفيذ الاستراتيجيات التي تناسب وتفيد الشعوب الأصلية في مجال الحد من الفقر، ووُضعت ونوقشت مشاريع استراتيجيات وطنية في حلقات العمل. وستجري المتابعة على الصعيد الوطني في سياق البرامج الحالية. وستتاح قريبا دراسة أعم عن العمليات الجارية في البلدان الثلاثة المعنية، بما في ذلك توجيهات لتوسيع نطاق المشمولين بالعمليات وكيفية إدراج قضايا الشعوب الأصلية في عمليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

الأنشطة في أمريكا اللاتينية

٣٦ - صدّق معظم بلدان أمريكا اللاتينية على الاتفاقية رقم ١٦٩، وتسعى منظمة العمل الدولية حاليا إلى تقديم التدريب إلى تلك البلدان في مجالات بناء القدرات، وتعميق الوعي، والإرشاد التقني، بغية التغلب على صعوبات التنفيذ. ويتضمن نظام المراقبة التابع للمنظمة، في هذا السياق، معلومات هامة يمكن أن يسترشد بها التعاون التقني الذي تقوم بها المنظمة. وقُدمت المساعدة خلال السنة الماضية إلى الشركاء من الحكومات ومن الشعوب الأصلية في الأرجنتين، وبوليفيا، وشيلي، وهندوراس، وبيرو، ومنظمة العمل الدولية بصدد وضع برنامج أشمل للمساعدة التقنية في أمريكا اللاتينية.

٣٧ - وفي عام ٢٠٠٧، حضرت منظمة العمل الدولية اجتماعا إقليميا للتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، تقرر فيه، في جملة أمور، القيام بأنشطة مشتركة للتعريف بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وبالاتفاقية رقم ١٦٩.

٣٨ - وبدأت أيضا سلسلة من الدراسات في بوليفيا، والأرجنتين، وهندوراس لتوثيق الممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية رقم ١٦٩. وستنظم منظمة العمل الدولية في أواخر عام ٢٠٠٨ مؤتمرا لمناقشة وتبادل الممارسات الجيدة المتبعة في المنطقة.

٣٩ - ويقوم البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال بإجراء دراسات حاليا في بوليفيا وإكوادور وبيرو لتوثيق حالة عمل أطفال الشعوب الأصلية، وسينعقد في آذار/مارس ٢٠٠٨ مؤتمر لمناقشة نتائج تلك الدراسات.

الشعوب الأصلية وبرنامج التنمية الاقتصادية المحلية

٤٠ - يمثل برنامج التنمية الاقتصادية المحلية للشعوب الأصلية جزءا من برنامج الشراكة بين الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية ومنظمة العمل الدولية في مجال تقديم المساعدة إلى الشعوب الأصلية، وهو برنامج يكمّل المشروع ١٦٩. ويسهم برنامج التنمية الاقتصادية المحلية للشعوب الأصلية في تحسين الحالة الاقتصادية - الاجتماعية للشعوب الأصلية عن طريق مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية التي تبدأها وتقودها مجتمعات الشعوب الأصلية.

٤١ - وتقديم الدعم إلى برامج التنمية الاقتصادية المستدامة لمجتمعات الشعوب الأصلية لا يرد في مرتبة عالية من بين أولويات جداول الأعمال الإنمائية الدولية، وقد اعتمدت الحكومات في أحسن الأحوال نهج الرعاية. ويملك العديد من مجتمعات الشعوب الأصلية ثروات بشرية وبيئية هائلة ومعارف تقليدية يمكن تعبئتها لخدمة التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. ومساعدة المجتمعات المحلية على تحقيق تطورها الداخلي عن طريق تنمية قدراتها

وثرواتها الحالية تمكّن تلك المجتمعات من التحول إلى عناصر فاعلة قادرة على التغيير وإيجاد الاستراتيجيات المناسبة التي تتصدى للتحديات التي يمثلها التهميش والعولمة وتغير المناخ.

٤٢ - ويسعى برنامج التنمية الاقتصادية المحلية للشعوب الأصلية إلى تعزيز نهج في التنمية الاقتصادية لتلك الشعوب يقوم على مبادئ إنمائية اقتصادية، تتمشى مع العديد من تطلعات الشعوب الأصلية إلى تنمية محلية متكاملة تتلاءم مع طبيعة المنطقة التي تعيش فيها تلك الشعوب ومع ثرواتها. ويتمثل الهدف الأساسي في الإسهام في خلق مجتمعات شعوب أصلية سليمة ولها روح المبادرة، عن طريق التركيز على تحديد الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة والرجل. ومن شأن الاشتراك في المبادرات الإنمائية الاقتصادية المحلية وتوثيق كيفية إسهام مجتمعات الشعوب الأصلية في العمليات الإنمائية الوطنية أن يؤدي إلى تحسين السياسات الحكومية والنهج المتبعة في التعامل مع الشعوب الأصلية.

٤٣ - وفي عام ٢٠٠٧، وضع البرنامج ودَعَم أنشطة لكينيا، وناميبيا، ونيبال. وستتواصل الأنشطة في تلك البلدان في عام ٢٠٠٨، وستبدأ أنشطة جديدة في كمبوديا والكاميرون.

كينيا

٤٤ - أقيم برنامج شراكة في كينيا بين مؤسسة للتراث الثقافي لشعب الماساي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة العمل الدولية للتعريف بالتراث الثقافي لماساي لايكيبيا في كينيا خدمة لاقتصاد المجتمعات المحلية. وفيما يلي بعض الأنشطة التي اضطُلع بها في إطار تلك الشراكة: (أ) تدريب داخلي يتعلق بالماساي في جنيف مدة ثلاثة أشهر أسفر عن وضع دليل عن حقوق الملكية الفكرية لمجتمعات الماساي؛ (ب) تقييم الإمكانات الاقتصادية في لايكيبيا استنادا إلى منتجات التراث المحلي؛ (ج) تقديم الدعم إلى منتجات الخرز، وإقامة مشاريع الأعمال التجارية، والتسويق/التوسيم، والجولات التجارية، وتسويق الماشية، والسياحة الإيكولوجية.

ناميبيا

٤٥ - وُضع في ناميبيا، بالتشاور مع مكتب نائب رئيس الوزراء، برنامج للتعاون التقني يدوم ثلاث سنوات للنهوض بحقوق شعوب السان ولتحسين أوضاعهم الاقتصادية - الاجتماعية عن طريق مبادرات إنمائية اقتصادية محلية. وأُدرج المقترح فيما بعد في برنامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة للسياحة الثقافية المستدامة يديره الصندوق المشترك بين إسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشدد هذا البرنامج المشترك الذي تشرف عليه الأمم المتحدة على حماية التراث الثقافي والوطني لناميبيا

والاستفادة منه في سياحة مستدامة تسهم في التخفيف من الفقر لدى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء ناميبيا، بما فيها مجتمعات شعب سان، وتنميتها اقتصاديا.

نيبال

٤٦ - بدأ في نيبال برنامج كبير للتنمية الاقتصادية المحلية يدوم ثلاث سنوات ويتضمن عنصرا يتعلق بالشعوب الأصلية في نيبال. وهو يركز على تعزيز الاقتصادات المحلية عن طريق تطوير الهياكل الأساسية باستخدام اليد العاملة، وتنمية المهارات والنهوض بالأعمال التجارية. ووُضعت دراسة تفصيلية تمسح مختلف جنسيات الشعوب الأصلية في المقاطعات المستهدفة، لتكون أساسا للتدخلات في عام ٢٠٠٨، وشملت الدراسة (أ) وصفا لهياكل صنع القرار واشتراك المرأة؛ (ب) الوصول إلى المؤسسات الإدارية والسياسية ذات الصلة، وإلى الخدمات الصحية، والمعارف التقليدية، والموارد الطبيعية. وتختم الدراسة بتوصيات تتعلق بالفرص الاقتصادية التي يمكن أن تتاح، وكيف يمكن للهياكل الإدارية المحلية ذات الصلة أن تكفل حقوق التشاور والمشاركة في البرامج القادمة.

ثامنا - برامج منظمة العمل الدولية لبناء قدرات الشعوب الأصلية

التدريب

٤٧ - نظم المشروع ١٦٩، في إطار أنشطة التعميم الواسعة واستراتيجية بناء القدرات، عددا من الأنشطة التدريبية خلال عام ٢٠٠٧. وأسهم في برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واضطلع بأنشطة تدريبية على الصعد الدولي والوطني والمحلي، بوصفها عناصر لا تتجزأ من عملية طويلة الأجل ترمي إلى تناول قضايا الشعوب الأصلية.

٤٨ - وتتعلق الأمثلة المذكورة هنا بأنشطة تدريب دولية وبمبادرة التدريب الداخلي. ويجمل الفصل السابع من هذا التقرير جهود بناء القدرات على الصعيد الوطني، وقد أوردها الفصل في سياق البرامج الوطنية. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن جميع الأمثلة المذكورة هنا في موقع منظمة العمل الدولية على الإنترنت.

الإسهام في برنامج الأمم المتحدة للزمالات الدراسية للشعوب الأصلية

٤٩ - تسهم منظمة العمل الدولية سنويا في برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٧ اشترك كل فريق من الأفرقة الأربعة في برنامج الزمالات (الناطقون بالانكليزية، وبالفرنسية، وبالروسية، وبالإسبانية) في

دورات تدريبية شاملة في منظمة العمل الدولية لفترات تراوحت بين أسبوع وأسبوعين، بحسب الفريق. وخلال عام ٢٠٠٨، سيجمع عنصر المنظمة في برنامج الزمالات الدراسية بين تدريب أصحاب الزمالات وتدريب مشتركين إضافيين، منهم شركاء المشاريع، بغية زيادة فعالية التكاليف وفتح عنصر المنظمة أمام مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة المهتمة.

التدريب الأقاليمي

٥٠ - عقدت منظمة العمل الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ دورتها التدريبية الأقاليمية السنوية وكان موضوعها ''الشعوب الأصلية: الحقوق والممارسات الجيدة''، في مركز التدريب الدولي في تورين بإيطاليا. وترمي الدورة التدريبية إلى تعزيز قدرة ممثلي الشعوب الأصلية والقبلية وصناع السياسات والموظفين الحرفيين الوطنيين والدوليين لديهم على تعزيز وتطبيق حقوق الشعوب الأصلية في سياق وضع السياسات والتحاور وكذلك في سياق برامج التعاون التقني، ومساعدة مجتمعات الشعوب الأصلية والقبلية على تحديد وتصميم استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية الخاصة بها.

٥١ - وكان من بين المشتركين في الدورة التدريبية ممثلون وخبراء من الشعوب الأصلية، وموظفو منظمة العمل الدولية والوكالات الإنمائية، وممثلون عن الحكومات. واشترك أيضا عدة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشعوب الأصلية، وبرلمانيون من نيبال التي صدّقت مؤخرا على الاتفاقية رقم ١٦٩.

برنامج التدريب الداخلي

٥٢ - أصبحت للمشروع ١٦٩ ممارسة راسخة تتمثل في القيام، كلما أمكن، بإشراك متدربين من الشعوب الأصلية في التدرب أثناء العمل مع مشروع ١٦٩ في مقره في جنيف وفي مكاتب منظمة العمل الدولية حيث ينفذ المشروع أنشطة وطنية. وعمليات التدريب تلك لا تسهم في بناء قدرات المتدربين فحسب وإنما تمكّن المشروع ١٦٩ أيضا من الاستفادة من إسهاماتهم، وخبراتهم، ومعرفتهم كأفراد من الشعوب الأصلية. واستضاف المشروع ١٦٩ أيضا متدربين حصلا في السابق على زمالات دراسية من مفوضية حقوق الإنسان، من بنغلاديش، وبنما، ومتدربين إثنين من الفلبين. وسيتلقى صاحب زمالة دراسية سابق من الشعوب الأصلية تدريبا داخل المشروع في عام ٢٠٠٨. واستضاف المشروع ١٦٩ أيضا عدة متدربين من الشعوب الأصلية في جنيف وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي في كمبوديا. وسيلتحق بالمشروع في عام ٢٠٠٨ بجنيف وبمكتب منظمة العمل الدولية في كاتماندو متدربون إضافيون من الشعوب الأصلية من اليابان ونيبال.

تاسعا – أنشطة منظمة العمل الدولية في إطار العقد الثاني

الهدف ١: تشجيع عدم التمييز ضد الشعوب الأصلية وإشراكها في تصميم العمليات المتعلقة بالقوانين والسياسات والموارد والبرامج والمشاريع المضطلع بها على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وفي تنفيذها وتقييمها

٥٣ – يمكن اعتبار أنشطة منظمة العمل الدولية الجارية والمقبلة، في إطار الهدف الأول للعقد إسهاما في هذا الهدف، وهي ترمي إلى النظر في مسائل المساواة بين الجنسين فيما يتصل بالشعوب الأصلية، ودراسة الصلة بين الاتفاقيتين ١١١ و ١٦٩، والتمييز ضد الحِرف التقليدية للشعوب الأصلية. ويتضمن الفرعان الثالث والسابع من هذا التقرير مزيدا من المعلومات عن هذا العمل.

٥٤ – ولمعظم أنشطة المشروع ١٦٩ المضطلع بها على الصعيد الوطني عناصر لبناء القدرات وتمكين الشعوب الأصلية من التحاور بشأن القضايا والعمليات التي تؤثر في حياتهم، بما في ذلك ورقة استراتيجية الحد من الفقر (كمبوديا والكاميرون ونيبال)، والعمليات التشريعية (كمبوديا ونيبال)، وتنفيذ تلك القوانين والسياسات. وتسهم مختلف برامج التدريب العالمية التي يضطلع بها مشروع ١٦٩ أيضا في السعي إلى تحقيق هذا الهدف. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في الفرع السابع من هذا التقرير.

الهدف ٢: تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة كاملة وفعلية في القرارات التي تؤثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في أساليب حياتها، وأراضيها وأقاليمها التقليدية، وسلامتها الثقافية، بوصفها شعوبا أصلية لها حقوق جماعية، أو في أي جانب آخر من جوانب حياتها، مع مراعاة موافقتها المسبقة ورضاها الحر المستنير

٥٥ – بدأ تنفيذ المشروع ١٦٩ في كمبوديا في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وسيتواصل حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على الأقل، في مجال تسجيل مجتمعات الشعوب الأصلية بوصفها كيانات قانونية ليتسنى لها المطالبة بالملكية الجماعية للأرض. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في الفرع السابع من هذا التقرير.

٥٦ – وفيما يتعلق بمبدأ الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة، يمثل التشاور والاشتراك المبادئ الرئيسية لجميع أنشطة المشروع ١٦٩. وقد وُضعت تلك المشاريع، إلى حد ما، تحت إشراف الاتفاقية رقم ١٦٩ على يد لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، وفي إطار إجراء التمثيل وهو إجراء مؤسسي لمنظمة العمل الدولية يسمح للجنة ثلاثية بالنظر في الادعاءات بعدم الامتثال للاتفاقيات المصدّق عليها، وبإصدار توصيات

ذات صلة إلى الدولة المعنية. ويأمل المشروع ١٦٩ أيضا أن يضع، عن طريق دراسة أحسن الممارسات المتبعة في تنفيذ الاتفاقية رقم ١٦٩، سلسلة من الأدوات العملية تهتدي بها مجموعة أوسع من العناصر الفاعلة إلى جانب شركائه في المشروع، في تنفيذ مبادئ الاتفاقية تنفيذا جيدا مع التركيز على التشاور والاشتراك. ويرد مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في الفرع السابع من هذا التقرير.

الهدف ٣: إعادة رسم السياسات الإنمائية التي تنأى عن منظور الإنصاف والتي لا تتسم بالملاءمة الثقافية، بما في ذلك احترام التنوع الثقافي واللغوي للشعوب الأصلية

٥٧ - يسعى المشروع ١٦٩ إلى إدراج قضايا الشعوب الأصلية في وثائق ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتنفيذها في ثلاثة بلدان. ويرد في الفرع السابع من هذا التقرير مزيد من المعلومات عن عمل المشروع ١٦٩ في مجال ورقات استراتيجية الحد من الفقر والشعوب الأصلية.

الهدف ٤: اعتماد سياسات وبرامج ومشاريع وميزانيات موجهة تستهدف تنمية الشعوب الأصلية، بما في ذلك وضع أطر مرجعية محددة، مع التركيز بصفة خاصة على نساء وأطفال وشباب الشعوب الأصلية

٥٨ - فيما يتعلق بالهدف ٤، لا سيما اعتماد أطر مرجعية لتنفيذ السياسات مثلما ورد في الفرع الأول من هذا التقرير، يقوم المشروع ١٦٩ حاليا بدراسة إمكانيات وضع مجموعة من المؤشرات لتنفيذ الاتفاقية رقم ١٦٩. وسيتواصل ذلك العمل في عام ٢٠٠٨.

الهدف ٥: إنشاء آليات قوية للرصد وتعزيز المساءلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وبخاصة على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بتنفيذ الأطر القانونية والتنفيذية وأطر السياسات، من أجل حماية الشعوب الأصلية وتحسين حياتها

٥٩ - بعد التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية، تقوم هيئات المراقبة التابعة للمنظمة برصد تنفيذها. ومراقبة الاتفاقيتين ١٠٧ و ١٦٩ لها طبعا صلة مباشرة بالشعوب الأصلية، بيد أن المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية تُثار أكثر فأكثر في سياق عدد من الاتفاقيات الأخرى التي تتناول مثلا مسائل التمييز وعمل الأطفال.

٦٠ - وعموما، وبغية كفالة المراقبة الفعلية وتنفيذ الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات لحماية الشعوب الأصلية، من الضروري الانطلاق من بيانات موثوق بها ومؤشرات قابلة

للتحقيق. وسيسهم اهتمام المشروع ١٦٩ حاليا بوضع المؤشرات لتنفيذ الاتفاقية رقم ١٦٩ في إنشاء آليات المراقبة.

٦١ - وستتولد عن سعى منظمة العمل الدولية إلى تنفيذ الاتفاقية ١٦٩ في نيبال وعن المجموعة الحالية التي وضعها المشروع ١٦٩ لأحسن الممارسات المتبعة في تنفيذ الاتفاقية دروس أساسية ستكون لها صلة مباشرة بحالة بلدان أخرى راغبة في تحسين تنفيذ الاتفاقية أو مبادئها.

العقد الدولي في المنطقة الأفريقية

٦٢ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اشتركت منظمة العمل الدولية في حلقة دراسية استضافتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تناولت مسألة تنفيذ العقد الثاني في المنطقة الأفريقية. وعُقدت الحلقة الدراسية في برازافيل وأسفرت عن إصدار توصيات رئيسية إلى وكالات الأمم المتحدة، ومن بينها منظمة العمل الدولية، بشأن كيفية مساهماتها في العقد. وسيتاح تقرير حلقة العمل قريبا.

عاشرا - مقترحات تتعلق بموضوع الدورة القادمة للمنتدى الدائم

٦٣ - توصي منظمة العمل الدولية بأن يتناول المنتدى الدائم في دورته القادمة التمييز ضد الشعوب الأصلية والمنازعات.

التمييز

٦٤ - يمكن اعتبار التمييز موضوعا مشتركا بين عدة مجالات ويؤثر على قدرة الشعوب الأصلية على التمتع الكامل بالحقوق التي تنص عليها القوانين الدولية والوطنية وعلى الاشتراك على قدم المساواة في عملية التنمية. واضطلعت منظمة العمل الدولية بعدد من الدراسات عن التمييز والشعوب الأصلية في ميادين العمل، والمهن، والتمييز الجنساني، أظهرت ما تكتسيه هذه القضية من أهمية محورية، وكشفت عن مدى انتشارها. والتمييز مسألة يتصدى لها مباشرة عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، مما يعني وجود مجموعة واسعة من المساهمات الفنية في المناقشة. **وبما أن الهدف الأول للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم هو مكافحة التمييز العنصري، فإن منظمة العمل الدولية توصي بشدة بأن يكون التمييز هو الموضوع التالي في مناقشات المنتدى الدائم.**

الشعوب الأصلية والمنازعات

٦٥ - الموضوع الثاني الذي تعرضه منظمة العمل الدولية على نظر المنتدى الدائم هو الشعوب الأصلية والمنازعات. فقد أثبتت تجربة المنظمة مؤخرا أهمية الصكوك التي تحمي حقوق الشعوب الأصلية، مثل الاتفاقية رقم ١٦٩، في معالجة المنازعات التي تمثل فيها قضايا الشعوب الأصلية جانبا أساسيا. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في نيبال حيث كان تصديقها على الاتفاقية رقم ١٦٩ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، عنصرا من عناصر عملية استعادة السلام والديمقراطية. ومن الأمثلة الأخرى على استخدام حقوق الشعوب الأصلية كأداة لحل المنازعات، غواتيمالا، حيث كانت عملية التصديق جزءا من اتفاقات السلام، وعدد من البلدان الأخرى. **ونظرا إلى أن الشعوب الأصلية كثيرا ما تجد نفسها في حالة نزاع، فإن منظمة العمل الدولية توصي بمسألة الشعوب الأصلية والمنازعات خيارا ثانيا لموضوع الدورة القادمة للمنتدى الدائم.**

حادي عشر - قائمة الأحداث المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية، التي تنظمها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٨

٦٦ - في سياق البرامج الجارية على الصعيد القطري، من المقرر تنظيم سلسلة من الأنشطة في بنغلاديش، وكمبوديا، والكاميرون، وبيرو، ونيبال. ومن المقرر أيضا تنظيم الأحداث الإقليمية والدولية التالية:

(أ) ثلاث حلقات عمل إقليمية لمناقشة وتبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ الاتفاقية رقم ١٦٩ في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛

(ب) حلقتا عمل إقليميتان للتعريف بنتائج البحوث المتعلقة بالحماية القانونية لحقوق الشعوب الأصلية في أفريقيا؛

(ج) مجموعة من الدورات التدريبية بالانكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية عن قضايا الشعوب الأصلية.